

استخدام نسب تحليل الربحية في تقييم الأداء المالي للشركة الأهلية للإسمنت

■ أ.عزالدين محمد خليفة *

● تاريخ قبول البحث 2021/09/15م

● تاريخ استلام البحث 2021/08/03م

ملخص:

استهدفت الدراسة استقراء الأدبيات في مجال التحليل المالي وأساليبه ودوره في تقييم الأداء المالي من خلال قياس ومعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية، وأجريت هذه الدراسة على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة - مجمع سوق الخميس للإسمنت، وتم استخدام المنهج التحليلي في تحليل القوائم المالية باستخدام «نسب الربحية» وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في إدارة الربحية من قبل إدارة الشركة، كما أن الشركة غير مهتمة بالتحليل المالي وأساليبه وما يقدمه من معلومات كمؤشرات كمية حول أداء الشركة، وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعملية التحليل المالي وأساليبه كونه وسيلة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط بالإضافة إلى تقييم الشركة تقييماً شاملاً أو جانباً معيناً من أنشطتها.

● الكلمات المفتاحية: التحليل المالي - القوائم المالية - نسب الربحية - تقييم الأداء المالي

Abstract :

The study aimed to extrapolate the Literature in the field of financial analysis, its methods and its role in evaluating financial performance by measuring and Knowing the extent of the company's ability to generate profits from its operational activities . The study conceded that there is a weakness in profitability management day the company's management, and the company is not interested in financial analysis and its methods and the information it provides as quantitative indicators about the company's performance . An effective means in rationalizing decisions, policies and plans, in addition to evaluating the company's comprehensive evaluation or a specific aspect of its activities .

Key words: financial analysis – financial statements – profitability ratios – financial performance evaluation

*محاضر بقسم الإدارة - المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس - إمسحيل Email: AGMZZN@gmail.com

■ المقدمة :

لاشك أن التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة في الوقت الحاضر، حيث إنه الطريق أمام مختلف الأطراف ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي لما له من وسائل وأساليب تمكنه من الإسهام بشكل فعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط وتقييم الأداء، كما يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذا من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية وقائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداء للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي البيانات المختلفة التي تؤثر على الربح.

ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة زمنية معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة، لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

كما أن من أساليب التحليل المالي أسلوب النسب المالية والتي منها نسب الربحية والتي تستخدم في تقييم الأداء المالي، حيث أنها تقيس مدى تحقيق الشركة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الشركة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، وهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة الشركة.

■ مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في حالة عدم استخدام نسب تحليل الربحية بالشركة يؤدي إلى عدم معرفة قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية في ظل النفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وعدم الوقوف على مواطن القوة والضعف في المركز المالي للشركة، وعدم اتخاذ القرار السليم في وضع السياسات بالشركة، ومن خلال الزيارة الميدانية والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث للشركة الأهلية

للإسمنت المساهمة - مجمع سوق الخميس للإسمنت، والاطلاع على القوائم المالية للسنوات (2012 - 2013 - 2014) لوحظ تدني مستوى الأرباح خلال تلك السنوات .

ونظراً لما تقدم فقد أثار للباحث هذا التساؤل :

● إلى أي مدى يتم الاعتماد على نسب تحليل الربحية في تقييم الأداء المالي للشركة

قيد الدراسة ؟

3- فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية :

« الشركة تستخدم نسب تحليل الربحية في تقييم الأداء » .

■ أهداف الدراسة :

1- إبراز أهمية استخدام نسب تحليل الربحية في تقييم الأداء المالي .

2- إبراز دور المحلل المالي في تحليل وتفسير القوائم المالية .

3- الوقوف على واقع التحليل المالي المطبق في الشركة ومدى إمكانية الاعتماد عليه .

5- أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في بيان مدى استخدام نسب تحليل الربحية في تحليل القوائم المالية ودور هذه النسب في عكس المؤشرات اللازمة لتقييم الأداء بالشركة وقدرة الشركة على توليد الأرباح .

6- حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتركز هذه الدراسة بالشرح والتحليل على موضوع نسب تحليل الربحية واستخدامها في تقييم الأداء المالي .

الحدود المكانية: وتمثل في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة - مجمع سوق الخميس للإسمنت .

الحدود الزمنية: وتمثل خلال السنوات (2012 - 2013 - 2014) والتي تعتبر

آخر قوائم مالية تم إعدادها بالشركة .

■ - منهجية الدراسة :

● منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي، وذلك من خلال تصنيف وتحليل وتبويب البيانات والتوصل إلى علاقات تربط بين مكونات عناصر الدراسة.

● بيئة ومجتمع وعينة ومفردة الدراسة :

● بيئة الدراسة / القطاع الصناعي .

● مجتمع الدراسة / الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

● عينة الدراسة / مجمع سوق الخميس للإسمنت .

● مفردة الدراسة / القوائم المالية .

3.7- أدوات جمع البيانات :

● البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من مصادر المعلومات المختلفة من الكتب والمراجع .

● البيانات الأولية: تم الحصول عليها من مفردة الدراسة والمتمثلة في القوائم المالية للشركة.

● أسلوب التحليل العلمي :

تم الاعتماد عند إجراء التحليل للبيانات المتحصل عليها في الجانب العملي على

التحليل المالي (نسب الربحية) .

■ الإطار النظري للدراسة :

● مفهوم وتعريف التحليل المالي :

يعرف التحليل بأنه مجموعة العمليات التي تختص بدراسة المعلومات المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المركز المالي للمنشأة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات و أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف الانحرافات.(الشريفات،2000،:94)

كما هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرار وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. (الشمخي، الجزراوي، 1998: 4)

● أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية و إما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين أو رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو المساهمون أو الموردون ... إلخ .

وعموماً فإن أهداف التحليل المالي تتمثل في الآتي: (الشريفات، 2000: 100)

- 1- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض .
- 2- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- 3- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة .
- 4- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها .
- 5- وضع المعلومات المتحصل عليها كأساس للتقديرات المستقبلية .
- 6- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع .
- 7- تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها .

● أهمية التحليل المالي:

تتبع أهمية التحليل المالي بأنه أحد المجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المتاحة في المشروع .

فهو بالتالي أحد أدوات الإدارة العملية بأنشطة المشروع، وذلك من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام على المنشأة .

- ويمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتشمل فيما يلي: (الحياني، البطمة 1997: 93)
- 1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرار بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرار السليم .
 - 2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية في إقامة المشاريع، لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع .
 - 3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة .

● استعمالات التحليل المالي:

- الغرض الأساسي من التحليل المالي هو مد الإدارة والمستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية التي تستخدم في: (رمضان، 1990: 24)
- 1- قياس ربحية المنشأة وقياس سيولتها أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .
 - 2- إعداد التنبؤات المالية .
 - 3- التخطيط المالي للمنشأة .
 - 4- الرقابة المالية .
 - 5- تقييم مدى كفاءة الإدارة في المنشأة بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة .
 - 6- إظهار مدى نجاح المنشأة لأصحابها .

● الوسائل والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي أحد الفروع التطبيقية للمحاسبة القائم على الوسائل والأساليب العلمية، ويقصد بالوسائل والأساليب الفنية المستخدمة في تحليل الأنشطة الاقتصادية بأنها مجموعة الأدوات والطرق المحاسبية والإحصائية والرياضية المستخدمة في تحليل الأنشطة الاقتصادية للمشاريع بقصد دراسة العمليات من خلال البحث عن مؤشرات الأنشطة والتغيرات الحاصلة لها في مجرى العمليات الاقتصادية عبر التأثيرات المترابطة

لهذه المؤشرات، حيث يجب أن تتم أعمال التحليل للمعلومات الاقتصادية باستخدام أساليب ووسائل خاصة تكشف خاصية التحليل المالي والتي تتمثل في الآتي: (توفيق، شرف، 1980: 126)

1- أسلوب المقارنات: يعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم أساليب تحليل الأنشطة الاقتصادية في المنشآت التجارية وتشمل المقارنات في هذا المجال أشكالاً عدة وفقاً لل غاية أو الهدف الذي يرسمه المحلل في سير العملية التحليلية، إذا تشمل مقارنة البيانات الفعلية المختلفة مع مؤشرات الخطة العامة أو الخطط الفرعية و مقارنة البيانات الفعلية للسنوات السابقة وبيانات السنوات اللاحقة وسنة التحليل.

وعند استخدام أسلوب المقارنات لا بد الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ- عدم الاكتفاء عند التحليل وفقاً لهذا الأسلوب بالأرقام المطلقة إذا لا بد من احتساب القيم النسبية للتغير، من أجل تقديم صور أكثر وضوحاً للتغيرات خلال سنوات المقارنة.

ب- لا يجوز احتساب التغيرات بين عنصرين مختلفين بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة .

ت- لا بد من تقديم شروحات وتفسيرات للتغيرات الحاصلة وتكون مختصرة و واضحة ومرفقة بجدول التحليل .

2- أسلوب المجاميع: يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المهمة والمساعدة للأساليب الأخرى في تحليل الأنشطة الاقتصادية، وهو تحليل الظواهر الاقتصادية التي تدرس بشكل مترابط وإيجاد المؤشرات المتبادلة مثل دراسة وتحليل مصاريف التداول التجاري كمجموعة من العناصر التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي على نتائج أعمال المنشأة .

3- أسلوب الأرقام القياسية: يقوم هذا الأسلوب على أساس المؤشرات المعبر عنها لها قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة أو علاقته بالمؤشر القياسي، الذي يعتبر أساساً لباقي المؤشرات، وترتبط عملية اختيار المؤشر الأساسي باختيار سنة الأساس والتي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية بعيداً عن التحيز الشخصي بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع الحقيقي، كما يجب أن تكون

سنة الأساس من السنوات ذات الظروف الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة، ويتم احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لهذا الأسلوب عن طريق نسبة قيمة العنصر في سنة المقارنة على قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في (100) .

4- أسلوب النسبة المئوية: أساس هذا الأسلوب هو إيجاد العلاقات بين البيانات و المؤشرات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية أو المصادر الأخرى بهدف تتبع التغيرات التي تصيب هذا المؤشر أو ذاك على مدى عدد من السنين لتقييم أداء المشاريع الاقتصادية أو متانة مركزه المالي، إذ إن الرقم لا يعني شيئاً بحد ذاته بل يمكن معرفة أهميته عند مقارنته بغيره من الأرقام و تقوم هذه الطريقة على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم لنا معلومات معينة ولكن تظهر أهمية الرقم إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها .

● الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي وتسعى كل جهة منها على الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصلحتها، وعلى المحلل المالي تحديد متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق متعمقة، ومنها من هو على معرفة سطحية ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم خالية من التعقيدات العملية المتخصصة.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها من نتائج إلى ما يلي: (الحيالي، البطمة، 1997: 22)

1- المستفيدون داخل المنشأة: يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة، ابتداء من رئيس مجلس الإدارة ومروراً بمجلس الإدارة، و المدير العام، و مدراء الإدارات، ورؤساء الأقسام إلخ .

ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المنشأة يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منهما، كما يلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل في:

أ- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة، و بذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة وذات طابع إحصائي ملائم، و عادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية و التكاليفية المختلفة في المنشأة .

ب- الحصول على معلومات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات إجمالية و مستقاة من نظم المحاسبة المالية، والجدير بالذكر أن اهتمام هذه الفئة من التحليل المالي في تزايد مستمر لتدعيم نشاطات الإدارة في كافة مجالات العمل الإداري والمالي والفني في المنشأة .

2- المستفيدون خارج المنشأة: يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة، والتي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة، ونظراً لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أنه من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي :

أ- المستفيدون ممن تربطهم مصالحهم بالمنشأة بصورة مباشرة: يقصد بهذه المجموعة المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف إليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل، والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية تجارية وصناديق الإقراض الحكومية، والدائنون التجاريون، وحملة السندات، ويقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات، والموظفين والعاملين في المنشأة، وبصورة مختصرة فإن كل من ذكر ضمن هذه المجموعة يستفيد من نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم وتؤثر على المنشأة بصورة أو أخرى .

ب- المستفيدون ممن تربطهم مصالحهم بالمنشأة بصورة غير مباشرة: وتتمثل هذه المجموعة من المستفيدين التي تربطهم بالمنشأة رابطة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر، إلا إن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي للمنشأة ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر في أعمالهم بشكل مباشر، ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة التخطيط الحكومي والأجهزة الضريبية، ومركز البحث العلمي وغيرها .

إعادة عرض قائمة المركز المالي طبقاً لأغراض التحليل المالي:

يتطلب التحليل المالي للقوائم المالية إعادة عرض وتبويب تلك القوائم بما يتلاءم واحتياجاته، وغالباً ما يتم إعادة عرض العرض والتبويب بصورة تمكن من البدء في إجراءات

التحليل المالي، كما يتعين أن يتم تبويب الأرقام الواردة فيها إلى مجموعات تضم جزئيات متجانسة تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة (كأرقام إجمالية)، كما يستلزم الأمر التوحيد في بيانات حساب أو عدة حسابات بحيث يؤدي الإفصاح عن تلك الحسابات لحد اقتصادي ما يكون ضرورياً وأساسياً للتوصل إلى مقارنة ملائمة تتم وفق الآتي :- (لظفي، 2005:233)

1- إعادة تبويب الأصول: يمكن تعريف الأصول بوجه عام بأنها طاقة خدمية مستقبلية، حيث قد تكون تلك الخدمات التي يؤديها الأصل طويلا الأجل كما هو الحال في الأصول الثابتة، كما قد تكون قصيرة الأجل كما هو الأمر في عناصر المخزون، كما قد تتمثل الأصول في صورة نقدية أو حقوق نقدية قبل الغير، إذن تمثل الأصول فوائد اقتصادية مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو تحت سيطرة منشأة معينة نتيجة معاملات أو أحداث في الماضي.

وتتمثل أبرز مشاكل الأصول في أمرين هما:

أ- مدى التباين بين عناصر الأصول الثابتة والمتداولة وحجم كل منها ومدى تناسبها مع ظروف منشآت الأعمال، فأي خلل في نسبة الأصول الثابتة أو المتداولة يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للمشروع وهو أمر يتبع مسؤولية إدارة الشركة أساساً.

ب- مشكلة تقييم الأصول وهنا تظهر دور ومسؤولية المحاسبين ومدى ملائمة هذه المعايير المحاسبية التي تحكم هذا التقييم .

هذا وقد يتم تبويب الأصول من وجهة النظر المحاسبية من زاوية درجة سيولتها، أي إلى أصول ثابتة وأصول متداولة، وهذا النوع من التبويب يلبي احتياجات الإدارة على مستوى المنشأة في معرفة كيفية تمثيل مواردها في شكل رأس مال ثابت ورأس مال عامل أو متداول، كما أنه يمكن معرفة القدرة على الدفع أي قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها.

أما لأغراض التحليل المالي فإن الأمر يتطلب إعادة عرض وتبويب قائمة المركز المالي بما يتلاءم واحتياجات التحليل المالي، ولعل أكثر الصور شيوعاً للميزانية أن يعاد صياغتها في صورة كشف أو تقرير مالي، كما يتعين ترتيب عناصرها ومكوناتها على شكل مجموعات متجانسة وملائمة على أن تؤسس على مجموعة قواعد محددة تحكم ذلك بما يضمن

إجراءات المقارنة بين تلك المجموعات في الميزانية أو تطورها على مدى فترات زمنية سواء بالنسبة لذات المنشأة أو بين عدة منشآت أعمال.

ويعتمد الترتيب الملائم لأغراض التحليل المالي على العلاقات المنطقية بين الأصول والخصوم بهدف تحديد مدى تمثيل رأس المال في أصول ثابتة مادية أو معنوية أو أصول متداولة، أو بهدف تحديد مدى السيولة أو قدرة المنشأة بما عليها من التزامات قصيرة الأجل، ومن هنا يتم إعداد الميزانية في شكل تقرير مالي ينطلق من السيولة ويرتبط بالخصوم.

2- إعادة تبويب الالتزامات: تسير الخصوم تضحيات محتملة في المستقبل للمنافع الاقتصادية (الأصول) التي تنشأ عن الالتزامات المالية لمنشأة أعمال معينة تقضي بتحويل أصولها أو تقديم خدمات لمنشأة أعمال أخرى في المستقبل كنتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة، ويتم تسجيل الالتزامات عندما يكون تقديرها أو تكون محتملة، وإذا كان البند لا يمكن تقديره أو أن فرص حدوثه تمكن فقط برصد بالإفصاح عن ذلك البند في الإيضاحات المتممة للميزانية.

وغني عن القول إنه لأغراض التحليل المالي للميزانية يجب الانتباه إلى ضرورة البحث في مفردات الخصوم طويلة الأجل لمعرفة المدة المتبقية على استحقاق كل جزء منها، وعندها يكون هناك بعض الديون التي لم يبقى على استحقاقها أكثر من عام، فيجب تنزيلها من الخصوم طويلة الأجل وإضافتها إلى الخصوم قصيرة الأجل لأغراض التحليل المالي.

3- إعادة تبويب حقوق المساهمين (الملكية): بصفة عامة تتكون مجموعة حقوق المساهمين في الميزانية من أسهم رأس المال، وعلاوة الإصدار والأرباح المحتجزة، وهي تمثل الحقوق المبنية في الأصول بعد استنزال قيمة الخصوم.

4- أسس عامة لتبويب مكونات قائمة المركز المالي:

أ- إن عناصر الأصول والخصوم يتم ترتيبها وفقاً لمجموعات متجانسة، حيث تظهر عناصر الأصول منضمة حسب درجة السيولة، بينما يتم ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق.

ب- إن الأصول طويلة الأجل تتضمن الأصول الثابتة المادية بعد استنزال مجمع الاستهلاك والاستثمارات طويلة الأجل بالإضافة لأي أصول ذات طبيعة ثابتة أو المشروعات تحت

التنفيذ، وإذا كان التقرير المالي قد تضمن الأصول المعنوية أو النفقات الأيرادية المؤجلة، فإنه يستحسن عدم أخذها بعين الاعتبار عند التحليل المالي واستبعادها من طرف الخصوم وحقوق الملكية إن أمكن، حيث إن الأصول الثابتة لا تحمل أصولاً حقيقية، وبالتالي يصعب تقويمها وتحديد إهلاكها، أما الأولى فهي عرضة للتقلبات بشكل مفاجئ، كما أن قيمتها تتعرض لانخفاض كبير في حالة التصفية.

ت- يتم إظهار رأس المال العامل في قائمة المركز المالي والذي يعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة طبقاً لمعايير المحاسبة.

ث- لأغراض التوصل إلى وضع دقيق لعناصر المركز المالي فإن الالتزامات طويلة الأجل التي تستحق في السنة التالية يتعين أن تبوب ضمن الخصوم قصيرة الأجل في الميزانية هذا العام، حيث ينطبق عليها عند تعريف الخصوم المتداولة الواجبة السداد خلال العام التالي لتاريخ السداد.

ج- تعتبر الإيرادات المستحقة والمدفوعة مقدماً في طرف الأصول (أصول متداولة) في حين تعد المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدماً في طرف الخصوم بمثابة خصوم قصيرة الأجل.

ح - إذا انتهت نتيجة أعمال الفترة يعد مبلغ الخسائر من جانب الأصول على أن يطرح مقابله من الأموال الخاصة لحقوق الملكية من جانب الميزانية الآخر.

ولقائمة المركز المالي شكلين هما :

1- قائمة المركز المالي على شكل حساب (الميزانية العمومية): وهو الوضع الذي تظهر فيه الأصول في الجانب المدين وتظهر فيه الخصوم وحقوق أصحاب المشروع في الجانب الدائن من الميزانية.

ووفقاً لهذا النموذج تكون معادلة الميزانية على النحو الآتي:

(الأصول = الخصوم + حقوق أصحاب المشروع)

2. قائمة المركز المالي على شكل تقرير: ووفقاً لهذا الوضع هناك بعض الخطوات التي

يتم اتباعها عند عرض قائمة المركز المالي على شكل تقرير وهذه الخطوات تتمثل في الآتي :- (حسن، 2005: 23)

- صافي رأس المال العامل = (إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة).
 - صافي رأس المال المستثمر = (صافي رأس المال العامل + صافي الأصول الثابتة).
 - صافي حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل = (قيمة حقوق الملكية + التمويل طويل الأجل).
- حيث إن صافي رأس المال العامل يعتبر من المؤشرات المهمة للمستثمرين لأنه يشكل المبالغ المستخدمة في عمليات التشغيل والنشاط للمشروع التجاري، أما صافي رأس المال المستثمر فإنه يعني الأموال المستخدمة في المشروع بعد استبعاد الخصوم قصيرة الأجل والتي تستحق بعد فترة قصيرة لا تتجاوز السنة، في حين إن صافي حقوق المالكين والقروض طويلة الأجل فإنها تمثل مصادر تمويل عمليات المشروع لأمد طويل على أن يتساوى صافي قيمة رأس مال المستثمر مع صافي قيمة حقوق الملكية والقروض طويلة الأجل لغرض تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

● مفهوم الربحية:

تعتبر الأرباح أحد أهم مقاييس الأداء بالأخص في الوحدات الاقتصادية حيث تعبر الأرباح على القدرة على تحقيق دخول دورية تساهم في تلبية طلبات أصحاب رؤوس الأموال (مستثمرين و مقرضين) وتلبية الاحتياجات التمويلية للنمو والتوسع وتلبية احتياجات الأطراف الأخرى ذات العلاقة (كالدولة عن طريق دفع الضرائب) لأن الأرقام المطلقة للأرباح لا تعني الشيء الكثير ما لم ترتبط بمجموعة من المتغيرات مثل قيمة الأموال المستثمرة أو قيمة المبيعات التي تعتبر الأرباح الجزء المتبقي منها. (الحصادي، 2005: 208)

أي إن أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها منشآت الأعمال هو تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعدد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك السبب يتم استخدام عدة مقاييس للربحية نظراً لأن أي قياس محدد قد يتأثر إلى حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط أو بسياسة معينة، ومن هنا يتعين قياس كل من أرباح النشاط وصافي الربح حتى يتمكن التمييز بين نتائج السياسات الإنتاجية

والتشغيلية والقرارات المالية، فتلك النسب المرتبطة بالربح تعطي إجابات عن مدى فاعلية إدارة المنشأة في توليد أرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة. (نظفي، 2005: 370-371)

أهمية الأرباح بالنسبة للمنظمة:

من المعروف إن أي منظمة يجب أن تحقق ربحاً على مدى فترة من الزمن تعطي عائداً للمساهمين لتظل استثماراتهم في المنظمة مما يتيح لها الاستمرارية في أداء وظائفها التي أنشئت من أجلها، وتعتبر الأرباح المقياس الأساسي على نجاح المنظمة، أما المقاييس الاجتماعية التي يجري على أساسها قياس أداء المنظمة فإنها تتصل بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها للبيئة المحيطة بها، كما تعكس الأرباح التي تحققها المنظمة مدى قدرة الإدارة بها على اتخاذ القرارات والقيام بالتخطيط العلمي لأنشطتها.

ويفسر الاقتصاديون الأرباح التي تحققها المنظمات بعدة تفسيرات من أهمها: (خبراء الشركة العربية المتحدة، 2007: 69)

1- الأرباح هي مكافأة لتحمل المخاطر.

2- الأرباح هي مكافأة للابتكارات الناجحة.

وطبقاً للتفسير الأول تعتبر الأرباح هي المقابل لتحمل المنظمة للمخاطر، لذلك يلاحظ أن المكافأة (الأرباح) تكون أكبر كلما زادت المخاطر.

وقد قسموا المخاطر إلى عدة أنواع هي:

1- المخاطر التي يجب أن تقبلها المنظمة وهي التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من طبيعة عملها.

2- المخاطر التي يمكن أن تتحملها المنظمة.

3- المخاطر التي لا يمكن أن تتحملها المنظمة.

أما التفسير الثاني للربح فهو يعتبر الأرباح مقابل الابتكار، ويقصد بالابتكار كل معبر في طريق الإنتاج أو في أذواق المستهلكين يترتب عليه زيادة في الناتج القومي أكثر مما يترتب عليه زيادة في التكاليف، وهذه الزيادة في الناتج هي الربح الذي يتولد عن الابتكار.

وأياً كانت تفسيرات الأرباح فإن على المنظمة أن تحقق أرباحاً وعليها أن تختار إحدى

هذه البدائل :

1- الربح هو الهدف الوحيد من قيام المنظمة.

2- الربح هو الهدف الرئيسي من قيام المنظمة.

3- الربح هو أحد أهداف قيام المنظمة.

النسب المالية المستخدمة لقياس ربحية المنظمة:

تعتبر قائمة الدخل المصدر الذي يتم استخراج مؤشرات أو نسب تحليل الربحية، وتنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين هما :- (خبراء الشركة العربية المتحدة، 2007: 74)

1- المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية المبيعات :

تتعدد النسب المالية المستخدمة لقياس مقدرة المبيعات على تحقيق أرباح المنظمة، ومن أهم هذه النسب :

أ- نسبة مجمل الأرباح إلى صافي المبيعات: = $\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \text{xx} \%$

صافي المبيعات

هذه النسبة تقيس الربح قبل خصم المصروفات العمومية والإدارية والفوائد، أي أنها تعكس كفاءة الإدارة في تعاملها مع عناصر المبيعات وتكلفتها، كما يمكن استخدامها للمقارنة بين ما حققته المنظمة وما تحققه المنظمات المماثلة، أو مقارنتها مع السنوات السابقة لنفس المنظمة.

ب- نسبة صافي الأرباح إلى صافي المبيعات: $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \text{xx} \%$

صافي المبيعات

وهذه النسبة تعتبر مكتملة للنسبة السابقة ولكن توضح الأرباح المتبقية لملاك المشروع من كافة نشاطه، أي أنها تمثل كفاءة المشروع في إدارة أصوله المختلفة ويتعين مقارنتها مع السنوات السابقة.

ت- نسبة المصروفات (أو أي بند منها) إلى صافي المبيعات: $\frac{\text{المصروفات}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \text{xx} \%$

صافي المبيعات

تستخدم هذه النسبة للمقارنة بين مصروفات المنظمة ومصروفات المنظمات المماثلة لها، وكذلك مقارنة مصروفات المنظمة من سنة إلى أخرى وملاحظة مدى ارتفاعها أو انخفاضها من سنة إلى أخرى.

أما النسبة بين أي بند من بنود المصروفات وصافي المبيعات فتفيد في متابعة كل بند على حده ومعرفة ما إذا كان يتفق مع المنظمات المماثلة أم لا .

2- المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية رأس المال :

أ- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول: $\text{صافي الأرباح} \times 100 = \text{xx} \%$

إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة مدى ربحية المشروع كله، فهي مقياس لكفاءة الإدارة في تحقيق ربح نتيجة استخدام أصولها .

ب- نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية: $\text{صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب} \times 100 = \text{xx} \%$

حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة معدل العائد الذي حققه المشروع من تحمله لمخاطرة الاستثمار .

■ الإطار العملي للدراسة :

يعمل الباحث من خلال الإطار العملي للدراسة بتقييم القوائم المالية للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة - مجمع سوق الخميس عن السنوات (2012 - 2013 - 2014)، وذلك للوقوف على واقع التحليل المالي المطبق بالشركة، وهل الشركة تأخذ بعملية التحليل المالي لتقييم إداؤها المالي باستخدام (نسب الربحية)، وعليه تم تقييم القوائم المالية للشركة من قبل الباحث باستخدام نسب الربحية وكانت الخطوات المتبعة بالإطار العملي والتقييم كالاتي:

نبتة عن الشركة الاهلية للإسمنت المساهمة - مجمع سوق الخميس للإسمنت :

تعتبر شركة سوق الخميس العامة للإسمنت إحدى شركات وزارة الصناعات الثقيلة التي أسست برأس مال قدره (50) مليون دينار ليبي سنة 1975م، حيث تقع جنوب طرابلس بمنطقة سوق الخميس امسيحل، وفي سنة 1988 تم دمج هذه الشركة مع الشركة الوطنية للإسمنت ومصنع اسمنت زليتن تحت مسمى الشركة العربية للإسمنت وفي سنة 2005 تم تعديل الاسم إلى الشركة الأهلية للإسمنت، وكذلك تم تعديل رأس المال ليصبح (600) مليون دينار ليبي.

وتهدف الشركة إلى تصنيع جميع مواد البناء من الخامات المتوفرة محلياً، وذلك لدفع وترسيخ التقدم والبناء الحضاري المنشود وكذلك الاحتياجات من الإسمنت لمواجهة حركة التوسع العمراني بالبلاد .

■ تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

أولاً / تحليل القوائم المالية باستخدام النسب الربحية :

1- نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات :

$$\text{أ- مجمل الربح إلى صافي المبيعات لسنة 2012} = \frac{7965737.274}{31672582.761} \times 100 = 25.6 \%$$

$$\text{ب- مجمل الربح إلى صافي المبيعات لسنة 2013} = \frac{8031726.863}{33226027.348} \times 100 = 24.2 \%$$

$$\text{ت- مجمل الربح إلى صافي المبيعات لسنة 2014} = \frac{2219625.734}{37310798.300} \times 100 = 6 \%$$

2- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات :

$$\text{أ- صافي الربح إلى صافي المبيعات لسنة 2012} = \frac{8215937.616}{31672582.761} \times 100 = 25.9 \%$$

$$\text{ب- صافي الربح إلى صافي المبيعات لسنة 2013} = \frac{3500112.740}{37310798.300} \times 100 = 10.5 \%$$

$$\text{ت- صافي الربح إلى صافي المبيعات لسنة 2014} = \frac{4248710.776}{37310798.300} \times 100 = 11.4 \%$$

3- نسبة المصروفات إلى صافي المبيعات :

$$\text{أ- المصروفات إلى صافي المبيعات لسنة 2012} = 100 \times \frac{7965737.274}{31672582.761} = 25.6\%$$

$$\text{ب- المصروفات إلى صافي المبيعات لسنة 2013} = 100 \times \frac{4331751.563}{33226027.348} = 13\%$$

$$\text{ت- المصروفات إلى صافي المبيعات لسنة 2014} = 100 \times \frac{5004881.47}{37310798.300} = 1.3\%$$

4- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول :

$$\text{أ- صافي الربح إلى إجمالي الأصول لسنة 2012} = 100 \times \frac{-8215937.616}{178139621.661} = -4.6\%$$

$$\text{ب- صافي الربح إلى إجمالي الأصول لسنة 2013} = 100 \times \frac{3005112.740}{178547424.815} = 2\%$$

$$\text{ت- صافي الربح إلى إجمالي الأصول لسنة 2014} = 100 \times \frac{-4248710.776}{183997378.242} = -0.3\%$$

5- نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية:

$$\text{أ- صافي الربح إلى حقوق الملكية لسنة 2012} = 100 \times \frac{-8215937.616}{105984970.318} = -5.4\%$$

$$\text{ب- صافي الربح إلى حقوق الملكية لسنة 2013} = 100 \times \frac{3500112.740}{105984970.318} = 2.3\%$$

$$\text{ت- صافي الربح إلى حقوق الملكية لسنة 2014} = 100 \times \frac{-4248710.776}{105984970.318} = -0.3\%$$

ثانياً / تقييم نتائج تحليل القوائم المالية باستخدام نسب الربحية داخل الشركة :

جدول رقم (3) يبين الأرقام المستخرجة من القوائم المالية للشركة لحساب نسب تحليل الربحية

البيان	2012	2013	2014
صافي المبيعات	31672582.761	33226027.348	37310798.300
مجملي الربح	- 7965737.274	8031726.863	2219625.734
صافي الربح	- 8215937.616	3500112.740	- 4248710.776
المصروفات	7965737.274	4331751.563	5004881.47
إجمالي الأصول	178139621.661	178547424.815	183997378.242
حقوق الملكية	150984970.318	150984970.318	150984970.318

جدول رقم (4) يبين النسب المالية المستعملة في تقييم أداء الشركة

البيان	2012	2013	2014
مجملي الربح إلى صافي المبيعات	25.6 % -	24.2 %	6 %
صافي الربح إلى صافي المبيعات	25.9 % -	10.5 %	11.4 % -
المصروفات إلى صافي المبيعات	25.6 %	13 %	1.3 %
صافي الربح إلى إجمالي الأصول	4.6 % -	2 %	0.3 %
صافي الربح إلى حقوق الملكية	5.4 % -	2.3 %	0.3 %

1- مجملي الربح إلى صافي المبيعات :

في سنة 2012 نلاحظ أن نسبة مجملي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت بالسالب أي نسبة (25.6 % -) والسبب في الانخفاض هو الارتفاع في تكلفة الإنتاج المباع والتي بلغت (35462139.544 د.ل) وهي أعلى من صافي المبيعات التي بلغت (31672582.761 د.ل) أي بفرق قدره (3789556.783 د.ل) وهو مجملي خسارة.

وفي سنة 2013 نلاحظ أن نسبة مجملي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت بالموجب أي نسبة (24.2 %) والسبب في الارتفاع هو الانخفاض في تكلفة الإنتاج المباع والتي بلغت

(25194300.485 د.ل) مما أدى إلى ارتفاع في مجمل الربح الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع هذه النسبة.

وفي سنة 2014 نلاحظ أن نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت بالموجب أي نسبة (6 %) والسبب في الارتفاع هو الانخفاض في تكلفة الإنتاج المباع والتي بلغت (35091172.566 د.ل) مما أدى إلى ارتفاع في مجمل الربح.

2- صافي الربح إلى صافي المبيعات:

في سنة 2012 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت بالسالب أي نسبة (-25.9 %) والسبب في الانخفاض هو صافي الخسارة الذي بلغ (8215937.616 د.ل) وهو ناتج من الارتفاع في تكلفة الإنتاج المباع مع قلة الإيرادات من النشاط غير العادي وارتفاع في المصروفات.

وفي سنة 2013 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت بالموجب أي نسبة (10.5 %) والسبب في الارتفاع هو الانخفاض في تكلفة الإنتاج المباع مع ارتفاع صافي المبيعات إلى جانب تحقيق إيرادات من النشاط غير العادي.

وفي سنة 2014 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات قد بلغت بالسالب أي نسبة (-11.4 %) والسبب في الانخفاض هو الارتفاع في المصروفات مع قلة الإيرادات من النشاط غير العادي، مع أنه تم تحقيق مجمل ربح نتيجة انخفاض تكلفة الإنتاج المباع عن صافي المبيعات.

3- المصروفات إلى صافي المبيعات :

في سنة 2012 نلاحظ أن نسبة المصروفات إلى صافي المبيعات قد بلغت (25.6 %). وفي سنة 2013 نلاحظ أن نسبة المصروفات إلى صافي المبيعات قد بلغت (13 %) وهي نسبة منخفضة عن السنة السابقة 2012 والسبب هو انخفاض المصروفات السنة الحالية بفرق وقدره (3633985.711 د.ل).

وفي سنة 2014 نلاحظ أن نسبة المصروفات إلى صافي المبيعات قد بلغت (1.3 %).

وهي نسبة منخفضة عن نسبة السنة السابقة 2013 والسبب هو زيادة الإيرادات من النشاط غير العادي وتحقيق إيرادات سنوات السابقة، علماً بأن المصروفات عن السنة الحالية مرتفعة عن السنة السابقة بفرق وقدره (673129.907 د.ل).

4- صافي الربح إلى إجمالي الأصول :

في سنة 2012 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول قد بلغت بالسالب أي نسبة (-4.6 %) والسبب في الانخفاض هو عدم استغلال الأصول الاستغلال الجيد مع ارتفاع تكلفة الإنتاج المباع، وأيضاً ارتفاع المصروفات مما أدى إلى تحقيق خسارة في الربح.

وفي سنة 2013 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول قد بلغت بالموجب أي نسبة (2 %) وهي نسبة مرتفعة عن السنة السابقة 2012 والسبب في الارتفاع هو الزيادة في إجمالي الأصول المستخدمة بفرق قدره (407803.154 د.ل) مع تحقيق صافي ربح مع انخفاض في تكلفة الإنتاج المباع.

وفي سنة 2014 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول قد بلغت بالموجب أي نسبة (0.3 %) وهي نسبة منخفضة عن السنة السابقة 2013 والسبب في الانخفاض هو الانخفاض في صافي الربح بالسالب.

5- صافي الربح إلى حقوق الملكية:

في سنة 2012 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية قد بلغت بالسالب أي نسبة (-5.4 %) والسبب في الانخفاض هو الزيادة في تكلفة الإنتاج المباع عن صافي المبيعات وكذلك الزيادة في المصروفات.

وفي سنة 2013 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية قد بلغت بالموجب أي نسبة (2.3 %) وهي نسبة مرتفعة عن السنة السابقة 2012 والسبب في الارتفاع هو الارتفاع في صافي الربح والذي تحقق هو أيضاً نتيجة الانخفاض في تكلفة الإنتاج المباع.

وفي سنة 2014 نلاحظ أن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية قد بلغت بالموجب أي نسبة (0.3 %) وهي نسبة منخفضة عن السنة السابقة 2013 والسبب في الانخفاض هو الانخفاض بدوره في صافي الربح نتيجة الارتفاع في المصروفات.

جدول رقم (5) يبين التقييم العام للمؤشرات المالية خلال السنوات (2012 - 2013 - 2014)

البيان	الحد الأدنى ويعبر عن انخفاض في معدلات الربحية	الحد الأعلى ويعبر عن ارتفاع في معدلات الربحية
مجمّل الربح إلى صافي المبيعات	2012 (-25.6%)	2013 (24.2%)
صافي الربح إلى صافي المبيعات	2012 (-25.9%)	2013 (10.5%)
المصروفات إلى صافي المبيعات	2014 (1.3%)	2012 (25.6%)
صافي الربح إلى إجمالي الأصول	2012 (-4.6%)	2013 (2%)
صافي الربح إلى حقوق الملكية	2012 (-5.4%)	2013 (2.3%)

1- مجمّل الربح إلى صافي المبيعات :

في سنة 2013 حققت الشركة أعلى مستوى من باقي السنوات وهي تمثل كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات بتكاليف قليلة، في حين إن سنة 2012 كانت التكاليف مرتفعة والمبيعات منخفضة.

2- صافي الربح إلى صافي المبيعات :

في سنة 2013 حققت الشركة أعلى مستوى من باقي السنوات وهو أيضاً كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، في حين إن سنة 2012 كان مجمّل الربح بالسالب بسبب زيادة التكاليف عن الإيرادات مما أدى إلى انخفاض في صافي الربح بالسالب.

3- المصروفات إلى صافي المبيعات :

في سنة 2012 كانت نسبة المصروفات في أعلى مستوى لها من باقي السنوات والسبب هو انخفاض في أداء وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، في حين إن سنة 2014 كانت نسبة المصروفات منخفضة لكفاءة الإدارة في ضبط المصروفات وتحقيق الأرباح.

4- صافي الربح إلى إجمالي الأصول :

في سنة 2013 حققت الشركة أعلى مستوى من باقي السنوات لكفاءة الإدارة في استغلال الأصول، في حين إن سنة 2013 كانت كفاءة الإدارة منخفضة في استغلال الأصول مما أدى إلى زيادة التكاليف وقلة الإيرادات.

5- صافي الربح إلى حقوق الملكية :

في سنة 2013 حققت الشركة أعلى مستوى من باقي السنوات لكفاءة الإدارة في استثمار راس مال وتحملها المخاطر الاستثمار واستخدامه بالشكل الافضل لتحقيق الأرباح، في حين إن سنة 2012 كانت كفاءة الإدارة منخفضة في استثمار راس مال أي حقوق الملكية مما أدى إلى وقوع الإدارة في مخاطر الاستثمار .

من خلال ما تقدم من تحليل وتقييم لبيانات الدراسة (القوائم المالية) باستخدام نسب الربحية نلاحظ ضعف وتدني وتذبذب في مستوى الأداء المالي بالشركة من سنة إلى أخرى، وهذا ما يدل على عدم أخذها بالتحليل المالي والاعتماد عليه من خلال استخدام أساليبه والتي منها النسب المالية (نسب الربحية) في تقييم أدائها المالي، وبالتالي عدم صحة الفرضية التي تقوم عليها الدراسة .

■ النتائج والتوصيات.

● أولاً / النتائج :

بعد تجميع البيانات وتحليلها فقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :

- 1- هناك ضعف في كفاءة استخدام الموجودات (الأصول) على رغم من كفاءة إدارة المخزون.
- 2- عدم قدرة الشركة على تحقيق ارباح من إجمالي الاستثمار، كما هناك ضعف في إدارة الربحية من قبل إدارة الشركة.
- 3- أن الشركة غير مهتمة بالتحليل المالي وأساليبه، وما يقدمه من معلومات سواء كانت معلومات تتعلق بالوظائف الرئيسية من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات أو معلومات تاريخية كمؤشرات كمية حول أداء الشركة.

● ثانياً / التوصيات :

- 1- يجب على الشركة أن ترفع من كفاءة إدارة أصولها من خلال اتخاذ قرارات رشيدة ووضع سياسات سليمة.
- 2- على الشركة أن تعمل على الرفع من أرباحها من خلال الاستخدام الأمثل لأصولها والحد من المصاريف وخاصة المصاريف الإدارية.

3- العمل على الأخذ بالتحليل المالي وأساليبه كونه وسيلة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط بالإضافة إلى تقييم الشركة تقييماً شاملاً أو جانباً معين من أنشطتها.

■ المراجع :

- 1- أمين السيد أحمد لطفي - التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في بورصة - مصر، الدار الجامعية -2005.
- 2- خلدون إبراهيم الشريفات - الإدارة والتحليل المالي - بيروت، دار وائل للنشر - 2000.
- 3- خبراء الشركة العربية المتحدة - الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات للتخطيط والرقابة - مصر، الشركة العربية المتحدة للتحديث والتدريبات - 2007.
- 4- جميل أحمد توفيق وعلي شرف - الإدارة المالية - بيروت، دار النهضة العربية - 1980.
- 5- جلال عبده حسن - الأصول العلمية في القوائم المحاسبية والمالية - عمان، دار زهران للنشر والتوزيع - 2005.
- 6- سالم إسماعيل الحصادي - تحليل القوائم المالية، مفاهيم، أساليب وأدوات، مجالات تطبيقية - بنغازي، المكتبة الوطنية للبحث والتطوير - 2005.
- 7- زياد رمضان - أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية - عمان، الجامعة الأردنية - 1990.
- 8- وليد ناجي الحياي و محمد عثمان البطمة - التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العلمية - عمان، دار الحنين - 1997.